المبحث الأول : سلبيات لسانيات الجملة

إعتباطية العلاقة بين الدال و المدلول غير معللة ، وقد رد على هذا الطرح **بنفينيست** ، بحيث أكد على لزومية العلاقة بين الدال و المدلول ، وأسس لبديل ، فقال نحن نتواصل بمستوى أعمق من الجملة ، و ما بعد الجملة[1] .

يبقى علم نحو الجملة ، إلى وقت قريب ، مهيمنا على الدراسات و النشاطات اللغوية بوجه عام ، ولعل نظرية **تشومسكي** في النحو تمثل المحاولة القوية و الأخيرة للدفاع عن هذا الإتجاه[2] .

و قد يكون خلو الساحة اللغوية من أيّة بدائل ، هو الذي مكن علم نحو الجملة من البقاء في وضع الهيمنة حيث طرح **لفغانغ دريسلر** و **روبرت ديبوغراند** و غيرهما البديل القوي الجديد و هو علم " لغة النص " ، و يحدد **ديبوغراند** سنة **1972** بأنها السنة التي شهد فيها علم نحو الجملة اعنف الحملات من قبل علماء الاجتماع و علماء النفس و غيرهم معبرين بذلك عن عجز هذا العلم عن تفسير ظواهر عدة من مختلف المجالات[3] .

---

1 ينظر : التواتي بن الثواني ، مفاهيم في اللسان ، النشر و التوزيعن دار الوعي - الجزائر- ط 2 ، ص 126 .

2 ينظر : المرجع السابق ، ص 127 .

3 ينظر : المرجع السابق ، ص 129 .

و لم يكن بد من وقوع تلك التعارضات ففي حين تهتم هذه المعرفة بالعمليات التي تسهم في إستغلال الناس للغة بالسياقات التي تجري فيها ، كان علم اللغة بوجه عام قد ركز اهتمامه على دراسة اللغة بصفتها نتاجا جاهزا ، و اهتم بالقواعد المجردة وحدها وقد أسرف علم اللغة في الإنفلات على نفسه بدعوى الإستقلال عن العلوم الأخرى ، سواء في تلك المدرسة البنوية أم المدرسة التي انبثقت عنها ، و هي المدرسة التوليدية التحويلية[1] .

المبحث الثاني : نظرية التلفظ عند بنفنست

إن **إميل بنفنست** يقدم طرحا منهجيا سيستوحى من منجزه تصورات لاحقة سيكون لها بالغ الأثر في الدراسات الأدبية، التي تنهض على المرتكزات اللسانية .

ينطلق اللساني الفرنسي من منظور مغاير يصرح من خلاله بأن : " الجملة فئة لوحدات تمييزية ، تكون عناصر مفترضة لوحدات كبرى ، كما هو الحال بالنسبة للفونيمات أو المورفيمات ، فهي تختلف تماما عن باقي الكيانات اللسانية ، وأساس الاختلاف هو أن الجملة تتضمن دلائل (جمع دليل) ، لكنها ليست في حد ذاتها دليلا " .

من هنا نستطيع أن نتصور أن الجملة تختلف اختلافا كليا عن باقي الوحدات اللسانية التي تخضع لعمليات الاستبدال أو التركيب :

1 ينظر : التواتي بن التواني ، مفاهيم في اللسان ، ص 131 .

"فمع الجملة نترك مجال اللسان بوصفه نظاما للعلامات ، وندخل في عالم آخر؛ هو اللسان بوصفه أداة للتواصل ، حيث التعبير هو الخطاب ".

إن هذه الخصائص تجعلنا نكتشف عالمين مختلفين ، بالرغم من معانقتهما لنفس الحقيقة. إذ يحيلان على لسانيتين مختلفتين بالرغم من أن سبلهما تتقاطع في كل لحظة .

فهناك من جهة اللسان ، باعتباره مجموعة من العلامات المستخرجة بواسطة إجراءات صارمة ، مدرجة من فئات ، ومركبة إلى بنيات أو أنظمة ، ومن جهة أخرى ، هناك تجلي اللسان في عملية التواصل ، فالجملة تنتمي إلى الخطاب ، من هنا بالذات يمكن تعريفها :

الجملة هي وحدة الخطاب ، فمن خلال الخطاب المحيل عن طريق الجمل يتكون و يتشكل اللسان ، لذلك نجد **بنفنست** يرى الجملة أصغر وحدة في الخطاب .

وبخلاف **هاريس** الذي يقف عند حدود بنية الملفوظ ، نجد **بنفنست** يقيم تعارضا بين كل من التلفظ والملفوظ ، فالأول هو الفعل الذاتي في استعمال اللغة يعتبره فعل حيوي في إنتاج نص ما ، مقابل الملفوظ (énoncé) باعتباره الموضوع اللغوي المنجز

و المغلق والمستقل عن الذات التي أنجزته ، وهكذا يتيح التلفظ دراسة الكلام من مركز نظرية التواصل ووظائف اللغة .

ويرى بنفنست أن التلفظ هو موضوع الدراسة وليس الملفوظ[1] ، ففعل التلفظ

عنصر من عناصر اللغة التي تشكل ماهية الخطاب ، لذا نجد بنفسنت يقدم تعريفا لهذا الأخير باعتباره : " كل تلفظ يفترض باثا ومتلقيا ، وفي نية الأول التأثير في الآخر بطريقة ما "[2].

انطلاقا من هذا التعريف ، يميز بنفنست بين مستويين مختلفين للتلفظ هما : الخطاب (discours) والحكي (récit)، ويشدد على هذا التمييز في قوله : " إن التمييز بين الحكي والخطاب لا يصادف عادة ذلك الذي بين اللسان المكتوب واللسان الشفوي ، فالتلفظ التاريخي يحتفظ به الآن للسان المكتوب ، لكن الخطاب يوظف مكتوبا أو شفويا ، ففي الممارسة نمر من الواحد إلى الآخر فوريا"[3] .

---

1 إميل بنفنست ، سوسيولوجيا اللغة ، ت : سيزا قاسم ، ضمن كتاب مدخل إلى السوسيوطيقا ، دار إلياس العصرية ، القاهرة ، د ت ، د. ط ، ص 189.

2 ينظر : المرجع السابق ، ص 191

3 ينظر : المرجع السابق ، إيميل بنفنست ، ص 192 .

بذلك يكون بنفنست قد وسع مفهوم اللسانيات ليصبح أكثر رحابة ، خصوصا بعد مناقشة التلفظ و صلته بالخطاب ، وإن كان هذا الأخير لا يبارح الحدود التي طرحها اللسانيون .

نقد بنفنست ل سوسير

إذا كانت المسألة اللسانية عند **سوسير** هي قبل كل شيء مسألة سيميولوجية

و كل بحث في تقدم اللسانيات و تطورها يأخذ مغزاه من السيميولوجيا ما دامت اللغة نظام من العلامات ، فإن العلامة لا تصلح لأن تكون الهيكل العام المنظم للأداء اللغوي أي الكلام . لذلك نجد بنفسنت يقدم طرحا منهجيا يحل به الإشكالية التي وقف عندها سوسير، بالتمييز بين كل من السيميوطيقا وعلم الدلالة (Sémantique) ، فالسيميوطيقا تشير إلى صيغة من التدليل (signifiance) الخاصة بالدليل اللساني والذي تؤسسه بوصفه وحدة... مع علم الدلالة ندخل في صيغة خاصة للتدليل المؤطرة بواسطة الخطاب... فنسق علم الدلالة يتحدد بعالمي التلفظ والخطاب .

داخل هذا الإطار يرى **جان ميشال آدم J.M. Adam** أن **بنفنست** يميز بين اللسانيات باعتبارها نظاما للسان أو السيميوطيقا ، حيث

تكون الوظيفة استبدالية ، حيث الدليل اللساني وحدتها ، وبين لسانيات الخطاب أو علم الدلالة ، حيث تكون الوظيفة تواصلية، وحيث الجملة هي وحدتها .

فبنفنست يتجاوز المفهوم السوسيري للدليل كمبدأ وحيد ترتبط به كل بنية ووظيفة للسان ، ويتحدد هذا التجاوز بفتح مسارين[1] :

- **في التحليل الداخل - لساني (intralinguistique) ، عبر فتح جديد للتدليل ، هو الخطاب الذي نسميه علم الدلالة ، والمختلف عن ذاك المرتبط بالدليل ، والذي سيكون سيميوطيقا (sémiotique) .**
- **في التحليل عبر- لساني (translinguistique) للنصوص ، الأعمال (Les œuvres) ، بواسطة إعداد ما وراء - علم الدلالة (Méta sémantique) التي ستبنى بواسطة علم دلالة التلفظ .**

مفهوم النص

1 ينظر : المرجع السابق ، إيميل بنفنست ، ص 195 .

يعرف **ديبوغراند** النص بأنه تشكيلة لغوية ذات معنى ، تستهدف الاتصال ، و يضاف الى ذلك ضرورة صدور (اي نص) عن مشارك واحد ضمن حدود زمنية معينة[1] .

وليس من الضروري أن يتألف النص مجموعة من الجمل ، فقد يتكون من كلمات مفردة او أية مجموعات لغوية ، تحقق أهداف الاتصال[2] .

من جهة أخرى قد يكون بين بعض النصوص من الصلة المتبادلة ما يؤهلها لأن تكون خطابا .

النص عند وليام سليف[3] :

هو ممارسة ثانوية تدخل تحت قواعد الدلالة بالقياس الى نظام لساني .

النص عند جوليا كريستيفا :

تعرف النص في مقالة مشهورة " علم النص " هو جهاز عبر لساني يعيد توزيع قواعد اللسان .

تجدر الإشارة إلى أن اللسانيات في المراحل الأخيرة حاولت أن تتجاوز النظرية التجزيئية لمستويات أبحاثها وصفا و تحليلا ، من مثل المستوى الصوتي ، و الدلالي ،

---

1 ينظر : خليفة بوجادي ، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ، بيت الحكمة - الجزائر- ط 1 ، 2009 ، ص 207 .

2 ينظر : المرجع السابق ، ص 210 .

3 ينظر المرجع السابق، ص 215 - 216 .

و النحوي على أن يتم استنباط هذه المستويات و تنظيمها بوصفها مجالا متكاملا للبحث ، و عندئذ لم يعد لمجالي النحو و الدلالة ذلك الطابع الاستقلالي الذي طالما حظيا به في معالجة اللغات المنطقية الصورية ؛ بل اقتضت الضرورة الابستمولوجية في معالجة اللغات الطبيعية قيد الاستعمال (العادية) أن تنتظم كل المستويات اللسانية في شكل نظام متشابك تتوقف صلاحيته على تكافل الأنظمة المكونة ، ولا سيما النحو و الدلالة ؛ و ذلك وفق ضوابط داخلية (الروابط و مراتب المعنى) ، و ضوابط خارجية (الأغراض النفعية) تعمل على تنظيم تكافل ذلك النظام مع أنظمة أخرى ، و من المؤكد أن الضوابط الخارجة نحو تلك المتعلقة بالسياق و الأغراض النفعية للكلم ستحظى باهتمام بالغ إذا ما إلتحقت بحقل التداوليات الذي يؤسس للمعنى في الاستعمال ، و هو بذلك يعد مجالا خصبا للنشاط المعرفي و الانساني و لاسيما في حقل تخطيط النصوص بوصفها مطايا لأفعال لغوية ذات مقاصد و غايات .

أصبحت مسألة تنازع النحو و الدلالة ضمن أبحاث لسانيات الجيل الثاني ، تعكس منطقة تنازع اللغة و الخطاب في التراث الغوي العربي ، و على نحو أدق ، تنازع المنطق و النحو، و هو المجال الذي لم يبلغ النحاة و المناطقة الأوائل التفاوض الايجابي حوله .

الخطاب = النص + شروط الانتاج .

النص = الخطاب - شروط الانتاج .

و يمكننا تمثيل هتين المعادلتين بالمخطط البياني على النحو التالي[1] :

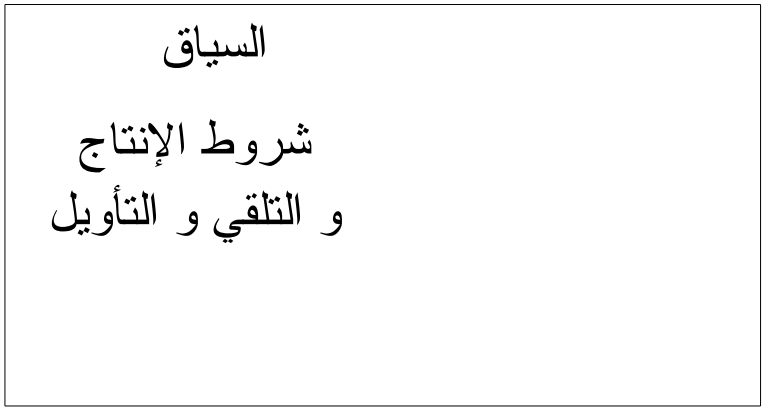

و عندئذ تحيلنا هذه الصيغة على حقيقة تموقع مقولة النص ضمن الحقل الأوسع للممارسات الخطابية ، تموقعا من شأنه أن يعزز انضواء لسانيات النص ، ضمن حقل تحليل الخطاب .

الذي ستعبر عنه بالتمثيل الخطابي للنصوص بوصفه إجراء منهجيا للتحليل المنطقي في التداوليات النصية.

وقبل سعينا لضبط الفواصل و المصطلحات الدقيقة بين المعطى النصي و المعطى الخطابي ، ينبغي أن نسلم في مستهل كل تحليل للفعالية اللغوية بضرورة التكامل في مكونها المزدوج النصي و الخطابي و الذي سنعبر عنه بالتمثيل الخطابي للنصوص بوصفه إجراء منهجيا للتحليل المنطقي في التداوليات النصية .

1 ينظر : إلهام أبو غزالة ، مدخل إلى علم لغة النص ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر- ط 2 ، 1999، ص 41

تعد دراسة المحادثة التي تسمى أحيانا تحليل الخطاب أمر ذا أهمية حيوية في علم النصوص ، و تؤدي الاليات التي تدمج النصوص في الخطاب (وهي مجموعات من النصوص ذات صلة متبادلة يتجه بعضها الى بعض) إلى الكشف عن عوامل أساسية متعلقة بالمعايير النصية ، ففي المحادثة يتأثر النضام مثلا[1] : عند اقتسام بني ظاهر النص أو عند استعارتها بين النصوص المستقلة و كذلك لا يتضح تقارن النص المفرد إلا من منظور الخطاب المكتمل ، و تتجلى القصدية في استعمال الهاتف للمحادثة ، كما تتجلى التقبلية في التغذية الراجعة المباشرة ، أما دور الموقفية فيقسم بأنه مباشر بوجه خاص ، و يوضح التنظيم الكلي للنصوص في حال عملها و كذلك فإن بوسع المرء التحكم في اسهامات المحادثة وفقا لمطالب الاعلامية .

المبحث الثالث : لسانيات النص و تحليل الخطاب

إن حقلي لسانيات النص و تحليل الخطاب منذ نشأتهما المتجانسة في غضون الخمسينيات ، بدآ يكتسبان طابع الانتشار، و يتطلعان الى التأسيس بصفة مستقلة دون تموقع أحدهما بالنظر الى الاخر ، أو بالأحرى دون رسم الأطر المرجعية المشتركة بينهما[2] .

إلا أن بعض الدراسات اللسانية المتأخرة ، من مثل اسهامات **مجيد علي بوعشة** و **ج.م.آدم** و غيرهم من رواد المدرسة الفرنسية ، حاولت أن ترسم خطاطات مفهومية

---

1 ينظر : المرجع السابق ، مدخل الى علم لغة النص ، ص 130 .

2 ينظر : خولة طالب الابراهيمي ، مبادئ في اللسانيات ، دار القصبة للنشر - الجزائر- د ط ، 2000 ، ص 105 .

مشتركة لهذين الحقلين على أن تكون لسانيات النص حقلا منطويا تحت راية حقل واسع وهو تحليل الخطاب ، و يعزى ذلك بالدرجة الاولى الى هذه الخطاطة المفهومية المعقدة حول موضوع البحث المتعلق بالنص و الخطاب من جهة التداخل النظري و الاجرائي بينهما و في هذا السياق يفسر لنا **ج.م.ادم** طبيعة العلاقة النظرية بين حقلي لسانيات النص ، و تحليل الخطاب ضمن الصيغة التالية :

حقل تحليل الخطاب[1]

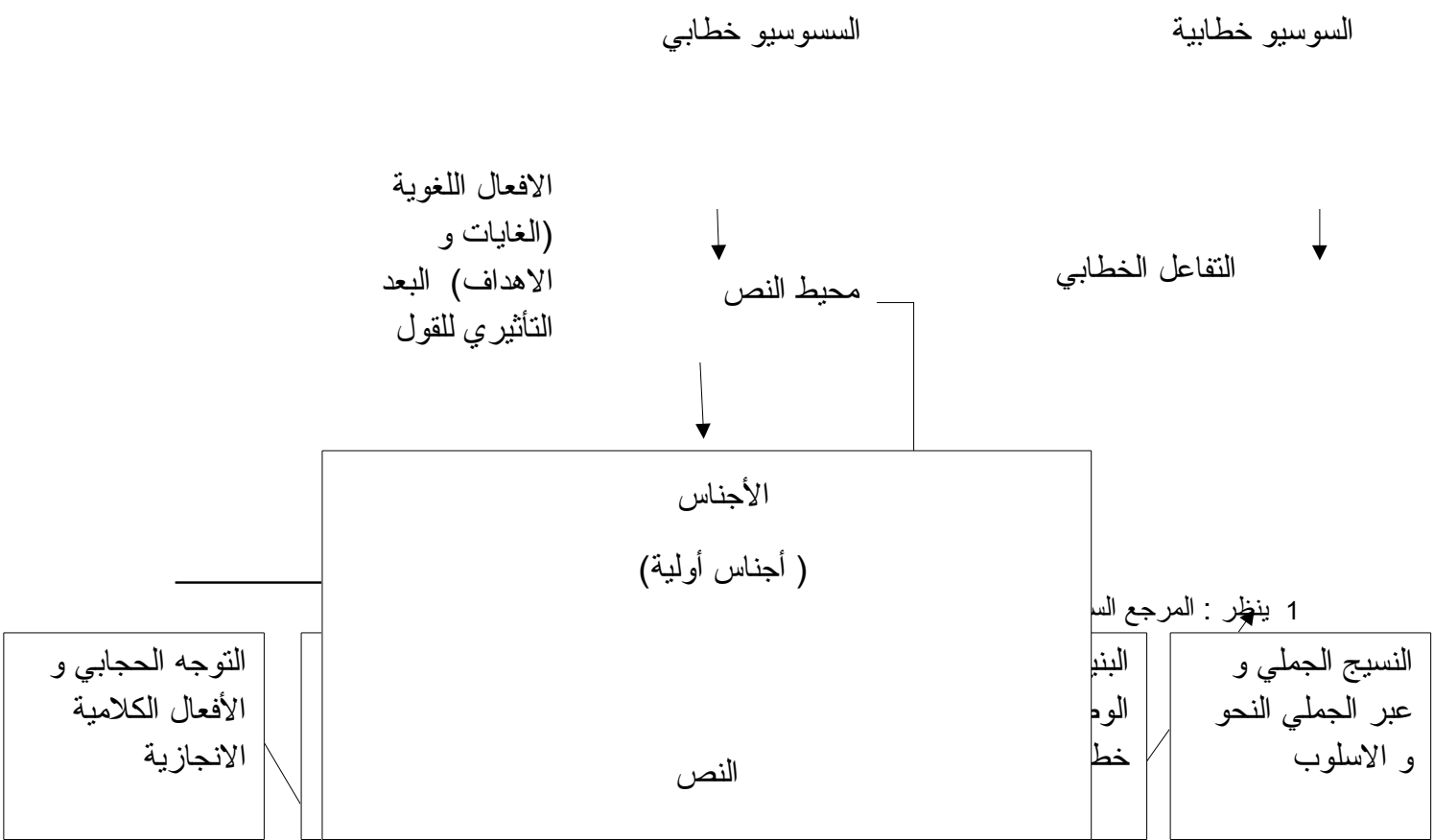

1 ينظر : المرجع الس

يمثل هذا المخطط البياني تقاطع الحقلين معا ، لسانيات النص و تحليل الخطاب انطلاقا من تحليل عناصر الفعالية اللغوية كما لو انها قاسم مشترك بينهما ، من شأن ذلك أن يزيح الحدود المنهجية الفاصلة بينهما في ضوء مبدأ التكامل بين النصي أو بالاحرى ما أضحى بالتمثيل الخطابي للنصوص .

و تأسيسا على ما سلف ، نسجل ظهور منظور جديد يتمثل هذا التصور ضمن أبحاث المدرسة الفرنسية ، وهو لا يعدو أن يكون بمثابة تعميق منهجي استحال بموجبه تركيز النظر من لسانيات النص الى التداوليات النصية Programatique textuelle[1]

و مع بداية الثمانيات سجلت المدرسة الفرنسسية في مجال اللسانيات النصية تعميقات منهجية ضمن مقاربة جديدة نتعت ب : التحليل النصي للخطابات Analyse

1 ينظر : إلهام أبو غزالة ، مدخل الى علم لغة النص ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط 2 : 1999 ، ص 107 .

textuelle des discours بصرف النظر عن البحث في شروط الانتاج السياقي بمعنى النصوص العيائية ، ولا سيما تلك المتعلقة بضرورة اقحام مبدأ القصدية (محور انتاج النص) ، و مبدأ القبولية (محور تلقي و تأويل النص) بوصفها شركة نصية لنسج النصوص و بنيتها .

ولا شك ان إقحام مثل هذه المعايير السياقية الموازية لبنية النصوص ضمن التحليل النصي للخطابات ، من شأنه ان يتيح لنا إمكانات الحكم على شرعية الملائمة النصية ، ومن ثم انفلات لسانيات النص من مأزق المعيارية النحوية المنطقية التي طبعت أصولها ردحا من الزمن .

و بالامكان ان تمثل ذلك التعميق المنهجي لأبحاث اللسانيات النصية التي حظيت بإهتمام المدرسة الفرنسية ضمن المخطط البياني الآتي[1] :

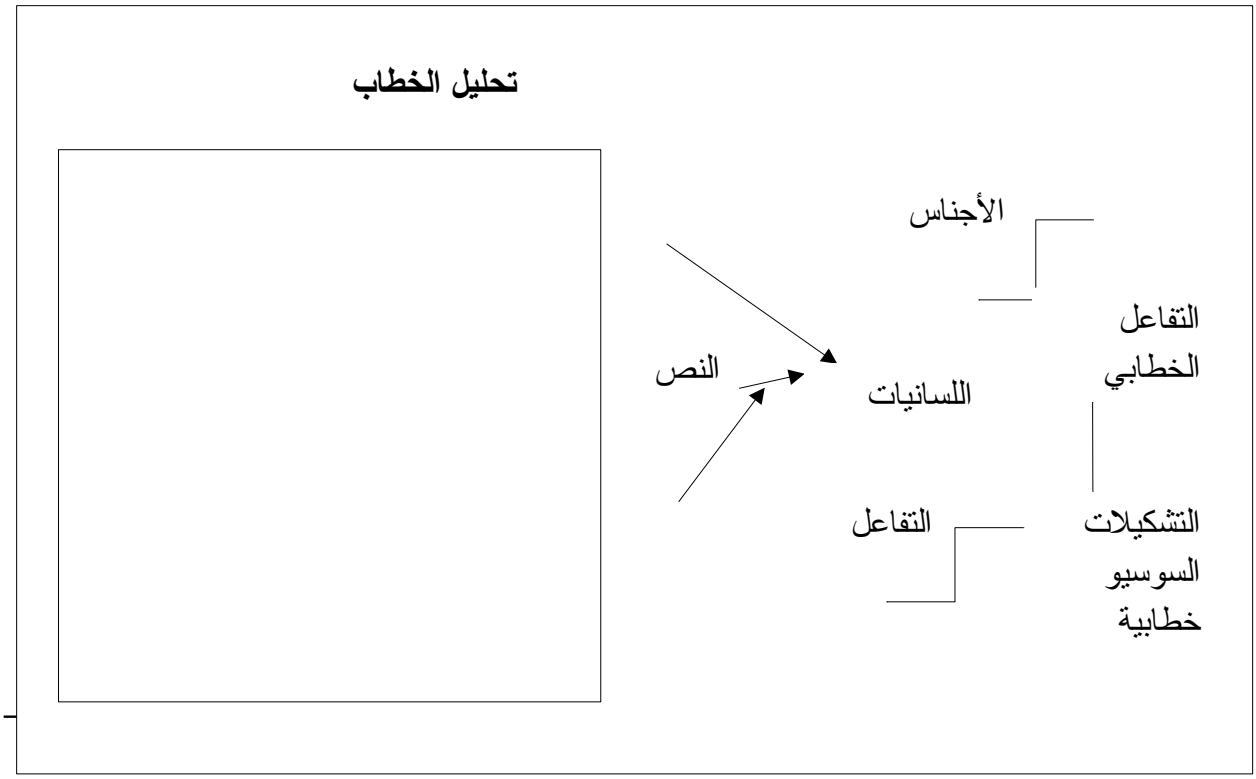

يمثل المخطط البياني أعلاه التصور المركب للمحددات الخطابية المنحدرة من اليسار إلى اليمين ، و المحددات النصية المنحدرة من اليمين إلى اليسار من جهة ثانية ؛ و ذلك من أجل مجال اللسانيات النصيية و إزاحة الفواصل بينها و بين تحليل الخطاب و كذا من أجل تقديم رؤية مركزة حول مجموع الإشكالات المشتركة بين الحلقين معا تمهيدا لمقاربة جديدة تعرف بالتحليل النصي للخطابات .

المبحث الرابع : النصية و شروط فهم الخطاب

أنموذج النص و استراتيجيات الفهم و الانتاج

يبدو ان النص نظام سير تطبيقي فعال بوصفه كيانا لغويا يتحدد تبعا للمعايير التي تشكل نصانيته ، و من هذا المنظور، فهو يتميز عن الجمل التي تعدو أن تكون كيانات قواعدية خالصة تتحدد في المستوى التركيبي فحسب ، أو بالأحرى عناصر نظام افتراضي . و من ثمة كان لابد للنص ان يتغلب غلى تلك القيود و الضوابط المفروضة على البنية التجريدية للجملة من خلال تصعيد الاهتمام بتحفيزات تعتمد على سياق الموقف التواصلي (التوقيعات و المعارف) ، ولعل هذا مايبرز المسكوت عنه

و المقتضب من الملفوظات و العناصر اللغوية التي يتعين فهمها و إدراكها من خلال السياق الموقفي ، مما يعزز الطاقة الاتصالية للنص[1] .

يتوقف إنتاج النص و فهمه على توال من الحالات و الوقائع من مثل الحالات المعلوماتية ، و الحالات الانفعالية ، و الحالات الاجتماعية ، وقد شكل هذا المجال - موضوع - دراسة لعصبة من ابحاث علم النفس المعرفي التي سعت الى بلورة معالجة معرفية للنص يمكن بسطها عبر مساحة التقطيع الصارم لبنيته ، و في مستوى التفاعل بين الاجراءات المناسبة لنماذج المحددات الأربعة وهي على النحو التالي :

- المحددات المرتبطة بمواصفات النظام اللساني ، و من مثل الروابط و علامات التنقيط ، و إعادة تشكيل المقاطع و الأجزاء النصية من خلال الفقرات[2].
- المحددات المتعلقة أساسا بمعالجة مجال الاحالة ، من مثل التمثيل الذهني و الخطاطات المعرفية الواصفة لعناصر العالم المادي و الذاتي و الاجتماعي .
- المحددات المتعلقة بالسياق التلفظي ، و بمفهوم أوسع بسياق الممارسة الخطابية .

- المحددات التي تراهن على اشتغال البنى المعرفية ، أو بالأحرى وجهة النظر اللسانية و النصية للمتكلمين ، من مثل تلك المتعلقة بدرجة اكتساب آليات الكتابة و القراءة ، أو مدى تفاعل المخاطبين مع النماذج الخطابية المعهودة ، و تعني هنا ما يرتبط تحديدا بالرهانات العامة للنظام المعرفي الإنساني في مجال معالجة المعلومة الرمزية ، و بخاصة الرهانات المرتبطة باشتغال الذاكرة[3] .

---

1 ينظر : أحمد المتوكل ، بنية الخطاب من الجملة إلى النص ، دار الأمان - الرباط - د.ط ، ص 84 .

2 ينظر : المرجع السابق ، ص 100 .

3 ينظر : المرجع السابق ، ص 114 .

قد يكون من المفيد الاشارة الى ان مايميز اللغات المنطقية و الاصطناعية عن اللغات الطبيعية قيد الاستعمال (العادية) كون الأولى تبنى على مكونين أساسيين يستقل أحدهما على الآخر بشكل صوري و تجريدي هما التركيب و الدلالة ، بينما ينتظم نسيج اللغات العادية من تضافر هذين المكونين معا ضمن نظام متشابك بشكل نصية الممارسات اللغوية في رحاب مستويين مختلفين هما الدلالة التركيبية ، التي تعني بتفسير آليات الترابط الجزئي في بنية النصوص وفق قاعدة الاتساق و لا سيما الأنماط و التنوعات الشكلية في استعمال المعرفية و المعنى و تداولها تلفظا و تذكرا ، و التركيب الدلالي الذي يعنى بتفسير آليات الترابط الكلي في بنية النصوص وفق قاعدة الانسجام ، و بخاصة ما يتعلق بكيفية ارتباط مفاهيم مثل فاعل ، و حدث ، و حالة ، و صفة....إلخ ، و ذلك من أجل الكشف عن البنية الدلالية الكبرى للنص .

و في إطار التنظيم النحوي للنص (التركيبي / الدلالي) بإمكاننا أن نفرق بين مجالات ثلاثة للبنية هي : مجال الإحالة ، و مجال الحمل و مجال الروابط ، وفي رحاب ذلك التضافر بين التركيب و الدلالة ، يتشكل مستوى جديد و هو التداوليات بوصفها حصيلة تفاعل هذين المكونين بغية تشكيل أنساق واصفة للتركيب و المعنى في النصوص من حيث ضبط الأفعال و الخطط و الأغراض ، و عندئذ تشكل تلك المكونات (التركيبي ، الدلالي ، التداولي) قاعدة كل فهم للنص ، على نحو يغدو بموجبه الفهم الدلالي الذي يستند الى فرص مسبقة و مضامين موضوعية و معلومات جوهرية مرتبطا

بفهم وسائل نحو النص إرتباطا وثيقا حيث يمكن إزاحه التنصيص الموضوعي و المحمولي للنص[1] .

أما الفهم التداولي بوصفه حصيلة تضافرالفهمين يتضح بوجه خاص في معرفة و أدراك الفعل الكلامي المتعين من مثل الطلب او الشكر او الوعد ، القسم ، التهديد .

و ينتج الفهم التداولي في المقام الأول عن المعرفة المسبقة لطرفي العملية التواصلية حول التضمنين الاجتماعي لفعل التواصل .

النصانية تصميم و إجراء

من اللافت للنظر أن المشروع القار للسانيات النص ، يتحدد في الغالب الأعم في دراسة و تقصي مفهوم النصائية من حيث هو نتاج الإجراءات الاتصالية المتخذة من أجل استعمال اللغة ، و يبدو هذا المفوم مزدوج الأبعاد ، بعد تصميمي يتعلق بالنسيج التركيبي ، و بعد اجرائي يتحدد في عمليات التواصل ، وفي هذا الصدد اقترح كل من **ديبوغراند** و **دريسلر** جملة من المبادئ الأساسية بوصفها مؤشرات تصلح أساسا لإنتاج النصوص و تصميمها دون أن تكتسب هذه القوانين طابع الصرامة المنهجية ، و هي[2] :

1- الاتساق : Cohesion

1 ينظر : إلهام أبو غزالة ، علي خليل حمد ، مدخل الى علم لغة النص ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 2 1999 ص 203 .

2 ينظر : أحمد دراج ، الإتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية ، مكتبة الآداب للنشر و التوزيع - القاهرة - ط 1 2009 ، ص 96 .

و يتحدد اساسا في مظاهر ربط الوحدات اللسانية في بنية النص الظاهرة (الموضوع / المعمول) ، أو ما يعرف بالتشكيل النحوي للجمل و العبارات و ما يتعلق بها من مظاهر:

الحذف ، الفصل و الوصل ، التكرار، الإحالة / القبلية ، البعدية ، المقامية .

2- الانسجام : Coherence

وهو مجموع الإجراءات التي بمقتضاها تنشط عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي بين الأفكار داخل النص . و تحدد مظاهر الانسجام في الغالب الأعم ، في العناصر المنطقية من مثل السببية و العموم و الخصوص ، و الإطار المعلوماتي لتنظيم الأحداث و الأفعال و الموضوعات و المواقف ، و يبنى الانسجام عادة على تفاعل المعلومات النصية مع المعرفة السابقة بالعالم الخارجي[1]

3- القصدية : Intentionnalité

و يتضمن هذا المبدأ الموقف الضمني لمنتج النص بوصفه شكلا من أشكال الاستعمال اللغوي المتسق و المنسجم ، و من حيث هو وسيلة مخططة تشارف غاية معينة تبرر استعمال النصوص[2] .

4- القبولية : Acceptabilité

1 ينظر : المرجع السابق ، أحمد دراج ، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللغوية ، ص 97 .

2 ينظر : المرجع السابق ، ص 99 .

و يتضمن هذا المبدأ الموقف الضمني لمستقبل النص و استجابته إزاء كون هذا الأخير شكلا من أشكال الاستعمال اللغوي الذي ينبغي أن يستحسن قبوله من حيث مدى انسياقه و انسجامه[1] .

5- المقامية : Situationalité

و يتعلق هذا المبدأ بالسياق الثقافي و الاجتماعي للنص قيد الفعل التواصلي المتبادل بين مرسل و متلقي ، على أن يكون موجها للتلاؤم مع حالة أو مقام معين بغرض كشفه أو تغييره و قد يكون الموقف تواصلي للنص مباشرا يخضع للإدراك المباشر، أو غير مباشر يمكن استنتاجه .

6- التناصية : Intertextualité

و يتضمن هذا المبدأ - بوصفه أهم مبادئ النصانية - مجموع العلاقات بين نص ما و نصوص واقعة في حدود تجربة سابقة سواء كان بوساطة أم بغيرها .

و يبدوا أن النصوص ههنا تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل . و يعتبر هذا المبدأ أكثر تمثلا لمفهوم الحوارية الباختينية منه لمفهوم التناص عند **جوليا كريستيفا** .

7- الاعلامية[2] : Informatvité

---

1 ينظر : المرجع السابق ، ص 101 .

2 ينظر : المرجع السابق ، ص 108 .

يعد الجانب الإعلامي عاملا مؤثرا بالنسبة لمصداقية الوقائع النصية ، و تختلف درجة الإعلام في النصوص بحسب نوعية كل نص ، بين الإعلامية القصوى و الإعلامية الدنيا .

لاشك أن القصدية ، القبولية ، المقامية ، التناصية و الإعلامية تعد معايير للنص على إطلاقه ؛ بينما يعد كل من الاتساق بوصفه معيار الترابط النحوي ، و الانسجام بوصفه معيار الترابط المفهوميي ، و هو أوثق هذه المعايير صلة بالنص من حيث اعتبار البنية و التصميم . و يبدو أن عملية فهم اشتغال هذه المعايير في تصميم النصوص تتوقف أساسا على الأخذ بعين الإعتبار المحددات التالية :

اللغة (آليات الاشتغال) ، العقل (استراتيجيات الفهم و التأويل) ، المجتمع (السياق السوسيو ثقافي) ، التداوليات (تدشين المعنى الاستعمالي) .

ما نخلص إليه ، هو أن النص يمثل طاقة لغوية تواصلية قوامها البنى و التمثيلات المعرفية بالنظر إلى تواتر المعلومة و نقلها .

الـفـصـــــــل الثـــــانـي :
لسـانيات النـــــص